منظور العمالة الوطنية تجاه سياسة الخصخصة في دولة الكويت: دراسة ميدانية

الدكتور: عوض خلف العنزي

البحوث والدراسات

منظور العمالة الوطنية تجاه سياسة الخصخصة في دولة الكويت: دراسة ميدانية(*)

د.: عوض خلف العنزي(**)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل العلمي الدقيق محددات سياسة الخصخصة في دولة الكويت وآثارها على قضايا التنمية وخاصة على قضايا العمالة الوطنية والاسعار والجودة ، وذلك من خلال القيام بدراسة طبيعة وأبعاد هذه المحددات وتلك الآثار والبدائل والاحتمالات المختلفة لإدارتها بهدف الحد من سلبياتها وتفعيل إيجابياتها مع الاستناد بصورة أساسية على آراء العمالة الوطنية في عدد من الأنشطة الاقتصادية (سواء من التي تمت خصخصتها أو تلك المرشحة للخصخصة) حول هذه الآثار وتلك البدائل والاحتمالات وذلك وصولا إلى وضع عدد من التوصيات والمقترحات التي يمكن اتباعها لتفعيل سياسة الخصخصة وتعظيم العائد المتوقع منها.

المقدمة:

شهدت دولة الكويت منذ بداية الثمانينات زيادة التوجه نحو القطاع الخاص وجاء هذا التوجه مع ظهور العجز في الميزانية العامة وتزايد الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الدولة قبل الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس (١٩٩٠). ومع دخول الخطة الإنمائية للسنوات (٨٦/٨٥ – ٨٩ /١٩٩٠) انصبت سياسات الخصخصة على التعاقد مع القطاع الخاص في مجال التغذية والنظافة والحراسة للمرافق العامة وفي أعقاب التحرير (٢٦ فبراير ١٩٩١) أعد البنك الدولي دراسة عن

* يشكر الباحث إدارة الأبحاث في جامعة الكويت على دعمها لمشروع البحث تحت رقم IU01/99.

** أستاذ مساعد بقسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.

"الخصخصة في الكويت والاستراتيجية المحتملة لنقل ملكية بعض مؤسسات القطاع العام إلى الخاص".

وبدأت الدولة في تنفيذ بعض ما جاء في هذه الدراسة من توصيات، وتزايد الاتجاه نحو التحول إلى القطاع الخاص أمام ما أفرزه الغزو والاحتلال من تحديات وما شهدته دولة الكويت من ضغوط وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وعجز أجهزة الإدارة العامة عن القيام بمهامها في ظل هذه الضغوط وتلك التحديات بكفاءة وفعالية، بل معاناة هذه الأجهزة من كثير من السياسات والمعوقات التي أدت إلى تفاقم هذا العجز، إلا أن التوجه نحو الخصخصة، رغم ما يمكن أن يساهم به في تحقيق كثير من الأهداف، فإنه تحكمه كثير من الاعتبارات والمحددات، كما أنه يمكن أن يترتب عليه كثير من الآثار (السلبية والإيجابية) على القضايا التنموية الحيوية في المجتمع الكويتي.

لذلك كان من الضروري القيام ببحث طبيعة هذه المحددات وتلك الآثار وأبعادها والبدائل والاحتمالات المختلفة لإدارة هذه الآثار بما يساهم في الحد من آثارها السلبية وتفعيل آثارها الإيجابية، مع الاستناد في ذلك إلى آراء عينة من القوى العاملة الوطنية (في القطاعات التي تمت خصخصتها أو تلك المرشحة للخصخصة) حول هذه الآثار وبدائل إدارتها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات من بينها:

أولا: تشابك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تثيرها قضايا العمالة والتوظيف في المجتمع الكويتي، وما يمكن أن يترتب على السياسات التي يتم اتباعها لإدارة هذه القضايا من انعكاسات على كثير من المستويات والفئات داخل المجتمع.

ثانيا: تزايد العجز في الميزانية العامة لدولة الكويت، وما يمكن أن يشكله التوجه نحو الخصخصة من تخفيض للمصروفات الحكومية والتخفيف من حدة هذا العجز، وما يترتب عليه من انعكاسات.

ثالثا: تزايد حدة ما تعاني منه أجهزة الإدارة العامة في دولة الكويت من قصور عن القيام بنشاطاتها المختلفة والدور الذي يمكن أن تقوم به الخصخصة في مواجهة ذلك.

رابعا: استمرار ما تشهده أجهزة الإدارة العامة في دولة الكويت من اختلالات كبيرة في تركيبة القوى العاملة من حيث الجنسية، والنوع، والتعليم، وما يترتب على هذه الاختلالات من سلبيات ومشكلات. وما يمكن أن يشكله التوجه نحو الخصخصة من آثار على هذه التركيبة بالسلب أو الإيجاب.

خامسا: الأهمية العلمية لهذه الدراسة والممثلة فيما يمكن أن تسهم به في سد جانب من النقص في الدراسات الميدانية حول سياسة الخصخصة وآثارها على قضايا التنمية في دولة الكويت، وكذلك إثارة النقاش حول كثير من الجوانب والأبعاد ذات الصلة بسياسة الخصخصة والتي يمكن أن تشكل مجالا للدراسة والتحليل مستقبلا.

سادسا: الأهمية العلمية لهذه الدراسة لكونها توفر إطارا علميا أمام صانعي القرار في أجهزة الإدارة العامة في دولة الكويت حول سياسة الخصخصة وآثارها وكيفية التعامل مع هذه الآثار وإدارتها بصورة تضمن تفعيل إيجابياتها ومواجهة سلبياتها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية:

١ – التعرف على أبعاد ومحددات سياسة الخصخصة في المجتمع الكويتي من خلال تقييم نتائج ما تحقق منها بالفعل واستشراف آفاق مستقبلها.

٢ – توفير إطار علمي يجمع ما بين التحليل النظري والبحث الميداني حول سياسة الخصخصة في دولة الكويت، يمكن أن يشكل نقطة انطلاق للعديد من الدراسات المستقبلية حول الظاهرة محل الدراسة.

٣ – توفير رؤية عملية لصانع القرار الكويتي حول أبعاد سياسة الخصخصة والآثار التي يمكن أن تحدث نتيجة تطبيقها وكيفية إدارة هذه الآثار

والتعامل معها بكفاءة وفاعلية حتى يمكن مواجهة سلبياتها وتفعيل إيجابياتها.

مشكلة الدراسة:

مع تزايد الاتجاه نحو سياسة الخصخصة في دولة الكويت وخاصة في مرحلة ما بعد التحرير، ورغم ما يمكن أن تحققه الخصخصة من أهداف فإن هذا التوجه يحكمه كثير من الاعتبارات والمحددات، كما يترتب عليه كثير من الآثار والانعكاسات. وفي إطار هذا التشابك فإن الدراسة تسعي إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١ – ما محددات سياسة الخصخصة في دولة الكويت؟

٢ – ما الآثار المتوقعة نتيجة التوجه نحو الخصخصة في دولة الكويت؟

٣ – ما السياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها إدارة عمليات الخصخصة بحيث يتم الحد من آثارها السلبية وتفعيل آثارها الإيجابية؟

الإطار النظري للدراسة:

ماهية الخصخصة:

تعددت الاتجاهات والتيارات بشأن وضع تعريف محدد وشامل لمفهوم الخصخصة "Privatization" وجاء هذا التعدد أمام الطبيعة المعقدة وتعدد الاتجاهات الفكرية والفلسفية التي تناولتها بالدراسة والتحليل، وبعيدا عن الخوض في هذه الاتجاهات فإن الخصخصة من وجهة نظر الباحث هي: "مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الرشيدة التي تهدف بالأساس الى التحول في نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص، وإلى مواجهة الجمود والاحتكار والتوجه نحو آليات السوق وإذكاء الروح المبادرة الطردية والجماعية في إطار من المنافسة والاستغلال الأمثل للموارد ومعالجة الاختلالات والارتقاء بالجودة وتحسين الآراء". والخصخصة بذلك تمثل "إلغاء قيام القطاع العام بالأنشطة التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أفضل وتحميل تكلفة الخدمات المباشرة إلى المستفيد منها مباشرة..

والعمل على تغيير التوجهات الحكومية لتصبح توجهات مجتمع بفئاته المختلفة لإدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفاعلية أكبر"[١].

دوافع الخصخصة:

تتعدد الأسباب التي من أجلها تتجه الدول إلى تبني سياسة الخصخصة ومن بين هذه الدوافع: توسيع قاعدة الدعم والتأييد الشعبي للحكومة وسياساتها، وإعادة توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة بين المواطنين، والاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق فائض متراكم من الأرباح، وكذلك ترشيد المصروفات الحكومية والبحث عن مصادر تمويلية جديدة، وزيادة الربحية المالية والكفاءة التشغيلية والقدرات التجارية للمشروعات (معدلات الطلب علي عائداتها)، وتحسين وتطوير الاهتمام بالجودة في السلع والخدمات بما يساهم في زيادة الصادرات والحد من الواردات ومن ثَمَّ تقليص الخلل في ميزان المدفوعات، وفتح سبل جديدة للاستثمار وزيادة الإنتاجية وإدارة المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفق أسس أكثر كفاءة وفاعلية، وزيادة قدرة الدولة على مواجهة ما يشهده المجتمع من تطورات وتحولات هائلة في مختلف المجالات[٢]، والاستجابة لضغوط المؤسسات والمنظمات الدولية[٣].

أهداف الخصخصة:

تسعى سياسة الخصخصة إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها: رفع كفاءة المؤسسات والوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، وتشجيع نمو القطاع

(١) محسن الخضري: الخصخصة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (١٩٩٣)، ص١٩.
(٢) محسن الخضري – مصدر سابق ص ٣٩.
(٣) خالد الفايز "دور المؤسسات المالية العربية في الخصخصة" ضمن ندوة الخصخصة ودور البورصات والمؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية – تجارب عربية وأجنبية، الكويت، اتحاد البورصات والمؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية – تجارب عربية وأجنبية، الكويت اتحاد البورصات - هيئات سوق المال العربية (١٩٩٦)، ص ص ٦٤ - ٦٥.

الخاص والحد من تضخم القطاع العام[٤]، والإصلاح المؤسسي التنظيمي لهياكل القطاع العام ووحداته المختلفة، وتشجيع المنافسة والقضاء على الممارسات الاحتكارية وتغذية النشاط الاقتصادي بقوى تنافسية جديدة، وتنمية أسواق رأس المال Develop Capital Markets.

هذا إلي جانب العمل علي تخفيض الفاقد أو الهدر الاقتصادي Economic Waste، وتوفير الموارد الحكومية الحرة Free government resources لتنفذ مشروعات البنية الأساسية[٥]، وتشجيع الاستثمار الأجنبي Foreign investment، تصويب وتصحيح هياكل القوي العاملة من التخصصات الفنية في القطاعات الحكومية وكذلك الهياكل المالية والاقتصادية حيث تمثل هذه الهياكل إطار متكامل الأبعاد.

ضوابط الخصخصة:

حتى تحقق الخصخصة أهدافها بكفاءة فإن ذلك يتطلب توافر عدد من الركائز والمتطلبات أو الشروط والضوابط الأساسية من بينها: أن تكون الخصخصة جزء من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وأن تتضمن حلولا جذرية وسياسات فعالة لمواجهة الاختلالات القائمة، وتبني برنامج إعلامي واسع النطاق لتهيئة المواطنين لعمليات الخصخصة، ووضع عدد من السياسات والإجراءات البديلة للحد من الآثار السلبية المتوقعة للخصخصة وخاصة على العمالة.

ومن هذه الضوابط أيضاً: الشفافية وعلانية المعلومات لمواجهة الفساد والانحرافات، والتدرج في التنفيذ مع الدقة والفاعلية في اختيار البدائل والاحتمالات المختلفة، وتوفير البيئة السياسية والتشريعية الداعمة لعمليات

---

(٤) David Marsh "privatization under Mrs Thatches "Public Administration literature Vol.,69 No.4 Winter 1991, PP.459 - 461.

(٥) سامي عفيفي حاتم: الخبرة الدولية في الخصخصة، القاهرة، دار العلم للطباعة، الطبعة الأولى (١٩٩٤)، ص ص ٥٦ - ٦٤.

الخصخصة، والإعداد الجيد لهذه العمليات (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وإعلاميا) مع مساندة الدولة للمشروعات التي تمت خصخصتها لضمان نجاحها واستمرارها(٦).

هذا بالإضافة إلي أهمية العمل علي تهيئة البيئة الاقتصادية الداعمة للمشروعات الخاصة من خلال توافر فرص الاستثمار، توافر الأسواق المالية والرأسمالية المتطورة، استقرار العملة المحلية، توافر المؤسسات الخاصة بتقييم الشركات، تواجد الطاقة الاستيعابية في السوق الاستثمارية والاستهلاكية للاستثمار المعروض(٧).

أساليب الخصخصة:

تتعدد أساليب وسياسات التحول إلى القطاع الخاص ومن أهم هذه الأساليب: عمليات بيع ونقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص، ويأخذ هذا الأسلوب عدة أشكال (طرح المشروع للاكتتاب العام، البيع لصغار المستثمرين، البيع للعاملين، بيع لكبار المستثمرين، بيع لصناديق المعاشات)(٨) وكذلك أسلوب التحرير الإداري للقطاع العام، والتحرير الاقتصادي(٩)، ومقايضة الديون، والدمج بين القطاعين العام والخاص، هذا بجانب عقود الإدارة، وعقود الإجارة(١٠)، كما يتم في بعض الحالات اللجوء

---

(٦) V.V. Ramandham (editor), Privatization in Developing countries London.Rootledge (1993). PP.430 - 431.

(٧) ميرغني عبد العال "مؤسسات القطاع العام في مفترق الطرق بين إمكانية التطوير واحتمالات الخصخصة – دراسة نظرية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد ٤ (١٩٩٥)، ص ١١٦.

(٨) محسن الخضيري: مصدر سابق ص ٧٤ – ٨١.

(٩) علي حسين المقابلة "التحول نحو اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق" آفاق اقتصادية، مجلد ١٦ عدد (١٩٦٢)، فبراير (١٩٩٥)، ص ٤٧.

(١٠) مهدي إسماعيل الجزاف، "استراتيجية الخصخصة – توازن بين أهداف متضاربة"، مجلة الزمن، الكويت، عدد ٣١، يناير (١٩٩٦)، ص٨.

إلي التصفية أو طرح الخدمات العامة ليقوم القطاع الخاص لرفع كفاءتها وتحسين جودتها[١١]

واقع الخصخصة في المجتمع الكويتي:

يأتي تطبيق سياسة الخصخصة في دولة الكويت، انعكاساً لكثير من الخصائص والمحددات التي يقوم عليها الاقتصاد الكويت ومن بين هذه الخصائص وتلك المحددات:

١ – **ارتفاع مستوى الدخل الفردى:** فأمام الزيادات الهائلة فى العائدات النفطية زاد تدفق الأموال على المواطنين الكويتيين وذلك من خلال عدة آليات من بينها الاستملاكات الحكومية للأراضى الخاصة مقابل مدفوعات سخية، وارتفاع مستوى الأجور والمرتبات، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والتى يتم توفيرها للمواطنين دون مقابل، والتي وفرت للمواطنين فائضاً من الأموال يزيد من معدلات الرفاهية التي يتمتعون بها.

٢ – **أحادية الموارد:** حيث تسيطر الثروة النفطية على جملة قاعدة الموارد المتاحة مع الندرة النسبية الحادة فى الموارد الطبيعية الأخرى، فأصبح نمط التنمية ريعياً معتمداً بشدة على العائد من تصدير النفط والاستثمارات الخارجية وكلاهما مصدران يتعذر التحكم فيهما وكذلك عدم استقرار الدخل المحلى وتعرضه لتقلبات حادة تبعاً للتغيرات التى تطرأ على أسعار وإنتاج النفط بتأثير العوامل الخارجية وارتباط مستويات الدخل والإنفاق والتشغيل للقطاعات غير النفطية بمستويات أداء القطاع النفطى.

٣ – **هيمنة القطاع الحكومى:** أمام الدور المحورى للقطاع العام، اتسم الاقتصاد الكويتى بغلبة السمة الراعية للدولة، حيث أخذت الحكومة على عاتقها مهمة بناء مجتمع الرفاهية[١٢].

---

(١١) محسن الخضيري، مصدر سابق ص ٨٩ – ٩٧.

(١٢) مهدي إسماعيل الجزاف: مصدر سابق ص ٦.

٤ – **هيمنة العمالة الوافدة علي تركيبة القوي العاملة:** حيث تسارعت معدلات النمو فى أعداد الوافدين لمقابلة الاحتياجات المتنامية لسوق العمل التى أحدثتها البرامج الإنمائية التى تبنتها الكويت وتسارع معدلات نمو الإنفاق العام علي مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية التى تطلبت بدورها قوى عاملة إضافية لإنشائها وتشغيلها وصيانتها(١٣).

٥ – **وجود طبقة مؤثرة من التجار** استطاعت التأقلم مع المناخ الاقتصادى وارتفعت دخولهم إلى مستويات تضاهى إيرادات الحكومة، وقد أدت هذه الدخول إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار، فتمتعت طبقة التجار بنفوذ واسع فى أنشطة المصارف والتأمين وغيرها من الأنشطة المالية، كما تعززت الميول نحو الانفتاح الاقتصادى وانخفاض الرسوم الجمركية ومرونة القيود التجارية، الأمر الذى ترتب عليه الاعتماد شبه الكلى على الأسواق الخارجية، وتمتع الكويت باقتصاد حر ومفتوح(١٤).

ولقد أسفرت هذه الخصائص عن نشوء كثير من الاختلالات فى بنية الاقتصاد الكويتي من بينها (اختلال هيكل الاقتصاد الوطنى، واختلال التوازن فى عوامل الإنتاج وقطاعاته، وعدم كفاية أدوات السياسة الاقتصادية، واختلال دور القطاع العام والخاص فى التنمية، واختلال التركيبة السكانية والعمالية، واختلال النمط الاستهلاكى) كما ترتب عليها كثير من الأضرار والأخطار، الأمر الذي كان من شأنه البحث عن الوسائل والسياسات التي يمكن من خلالها التغلب علي هذه الاختلالات، فكان الاتجاه إلي الخصخصة.

وقد تزايد الاهتمام بالاتجاه نحو الخصخصة في دولة الكويت في

---

(١٣) فؤاد عبد الله العمر "تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت"، سلسلة رسائل البنك الصناعي عدد (٤٤) يونيو(١٩٩٥)، ص ١٥.

(١٤) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقى: سمات ومناخ قطاع الأعمال والأنشطة التجارية فى دولة الكويت، الكويت: الدار العربية للاستشارات، دون تاريخ، ص١٧-١٨.

أعقاب التحرير من الغزو العراقي أمام ما ترتب علي هذه الغزو من آثار وتداعيات منها تدني الأوضاع المالية العامة للدولة بسبب التكاليف الباهظة والخسائر الكبيرة التي تعرضت لها مختلف قطاعات الدولة، وبسبب تكاليف إعادة بناء البنية التحتية للدولة وما شهدته من أزمات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي دعا صانعي القرار في دولة الكويت إلى تبني سياسة الخصخصة كوسيلة لمواجهة هذه الأزمات وتحقيق عدد من الأهداف الأساسية منها:

١ – ترشيد هيكل القطاع العام من خلال بيع بعض المؤسسات العامة وإعادة هيكلة المؤسسات الأساسية، وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وحسن الاستفادة من الموارد المحدودة وبطريقة فعالة من خلال جعل المؤسسات التى تمت خصخصتها أكثر استجابة للمتطلبات التجارية وظروف السوق.

٢ – تخفيض الدعم المقدم من الميزانية العامة لهذه المؤسسات، وإيجاد موارد مالية للخزينة العامة من خلال بيع المؤسسات العامة، وتحسين الإجراءات واللوائح التي تحكم عمل هذه المؤسسات.

٣ – زيادة قاعدة الملكية الخاصة وتطوير سوق المال، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والأموال الوطنية المهاجرة لإنعاش الأوضاع الاقتصادية(١٥).

وسعياً نحو تحقيق هذه الأهداف وخاصة في مرحلة ما بعد التحرير من الغزو العراقي لدولة الكويت، فقد تم تشكيل لجنة حكومية لإعداد دراسة شاملة لتحويل معظم الخدمات والأنشطة التي يهيمن عليها القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص وذلك في نوفمبر ١٩٩١، وقد أصدرت اللجنة توصياتها في يناير ١٩٩٣ وانتهت إلى طرح عدد من التوصيات من بينها:

(١٥) وزارة التخطيط: مشروع خطة التنمية ٩٥/٢٠٠٠، مصدر سابق، ص ١٦-١.

١ – إنشاء مكتب للخصخصة يكون تابعا لوزير المالية مباشرة، وتنحصر مهمته في تنفيذ برامج الخصخصة، وسن القوانين اللازمة لعملية الخصخصة وتعديل القوانين المتعلقة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية.

٢ – نقل ملكية القطاعات الحكومية التالية إلى القطاع الخاص (قطاع الاتصالات، قطاع الكهرباء والماء، الخطوط الجوية الكويتية، شركة النقل العام، بعض شركات القطاع النفطي، الموانئ والقطاع الصحي، شركات الهيئة العامة للاستثمار) علي أن تكون الأفضلية في بيع أسهم الدولة للأسعار التنافسية.

٣ – بيع المساهمات الحكومية في الشركات المحلية وتصفية الشركات الحكومية الخاسرة في أقرب وقت ممكن، وتنظيم حملة إعلامية لتوضيح أهداف عملية الخصخصة للمواطنين المستثمرين(١٦).

وفي فبراير ١٩٩٥ قدم فريق الخصخصة بمجلس الأمة دراسة في تقرير شامل إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس، وأكدت الدراسة على عدد من الاعتبارات الأساسية من بينها:

١ – أن نجاح الخصخصة يتوقف علي عدد من المقومات الأساسية منها:أن يكون للبرنامج خطة قومية متفق عليها بصورة واضحة ومحددة، وعدم المساس بالمكتسبات العامة للمواطنين، والتهيئة الشعبية من خلال القنوات الإعلامية للتعرف على واقع الاقتصاد الكويتي ومستقبله، وضرورة توفير الغطاء القانوني المناسب الذي يتفق مع التصور العام والبرنامج التنفيذي المتفق عليه، وكذلك إنشاء جهاز تنفيذي عالي المستوى يشرف على عملية الخصخصة، البدء بالمشروعات السهلة ثم الانتقال بشكل متدرج إلى المشاريع الأكبر، هذا إضافة إلي التأكيد علي ضرورة البداية المبكرة للخصخصة لإعطاء الدولة الوقت الكافي لإعادة الهيكلة وتمديد البرنامج لفترة زمنية يمكن من خلالها التدرج في التغيير(١٧).

---

(١٦) الهيئة العامة لتقدير التعويضات: مصدر سابق، ص ١٢-١٥.

(١٧) مهدي الجزاف: مصدر سابق ص ١٣-١٤.

٢ – أن هناك عدداً من الإيجابيات التي يمكن أن يحققها برنامج الخصخصة منها: تقليص حجم المصروفات الحكومية، وتوفير مصادر جديدة للإيرادات الحكومية، وزيادة إنتاجية القوى العاملة، تحسين جودة الخدمات، وتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية، وسرعة إدخال خدمات جديدة متطورة، وتقليل الدعم الخارجي، وتشجيع عودة رؤوس الأموال الأهلية المهاجرة، وتهيئة الجو الاستثماري لاستقطاب رؤوس الأموال والإدارة الأجنبية، وتوفير فرص أفضل لدخول سوق المنافسة الإقليمية والدولية، وتصفية الشركات الحكومية الخاسرة، وتقليص أعباء السلطات والمؤسسات السياسية والإدارية وتفرغها لأداء الدور السياسي و الرقابة المطلوبة بصورة أفضل، وتوفير فرص عمل حقيقية للمواطنين على المدى المتوسط والبعيد، والاستفادة من برنامج الأوفست(١٨).

٣ – أن هناك عدداً من السلبيات التي يمكن أن تصاحب سياسة الخصخصة ومن بينها: بيع أصول وممتلكات القطاع العام بأسعار منخفضة، وزيادة الأسعار، ومشكلة العمالة الوطنية الفائضة، وهيمنة أقلية من التجار على الخدمات والأنشطة الحيوية، والمنافسة غير العادلة بين شركات القطاع الخاص، وتنامي نفوذ رأس المال الأجنبي، وهبوط أسعار أسهم الشركات الخاصة القائمة في حالة إغراق السوق بكميات هائلة من أسهم الشركات التي تم خصخصتها(١٩).

وأمام هذه الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن حدوثها نتيجة تطبيق سياسة الخصخصة في دولة الكويت، جاءت الدراسة الميدانية لاختبار مدى مصداقية وجوهرية هذه الآثار وكيفية إدارتها حتى يمكن الحد من سلبياتها وتفعيل إيجابياتها.

---

(١٨) مجلس الأمة (١٩٩٥): برنامج مجلس الأمة للخصخصة فبراير، ص ٧٩ –٨٠.
(١٩) مجلس الأمة، مصدر سابق ٩٥ – ١٠٠.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت سياسة الخصخصة وأبعادها وآثارها في دول مجلس التعاون الخليجي وفي دولة الكويت وفي إطار هذه الدراسات يمكن التمييز بين:

أولاً: دراسات الخصخصة في دول الخليج العربية:

١ – **دراسة الأحبابي (١٩٩٧)**[٢٠]: وتناولت دوافع برنامج خصخصة قطاع الماء والكهرباء في إمارة أبو ظبي ومن بين هذه الدوافع: زيادة مستوي كفاءة الخدمة، واجتذاب استثمار القطاع الخاص، وتوزيع الثروة، وكذلك توفير فرص عمل للمواطنين.

وأكدت الدراسة علي أن من بين الوسائل والإجراءات الفعالة لتطبيق سياسة الخصخصة في هذا القطاع، تقسيم هذا القطاع إلي شركات متعددة ووضع إطار تنظيمي حديث يضمن استمرارية واستقرار هذا القطاع مما سيتيح لكثير من الأطراف المشاركة في جني فوائد الخصخصة.

٢ – **دراسة أومنياديس (١٩٩٧)**[٢١]: وتناولت دوافع اتجاه دول الخليج إلي الخصخصة، وانتهت إلي أن الدافع الأساسي هو إتاحة الفرص الاستثمارية لرأس المال المحلي والأجنبي والحد من التزامات الموازنات الحكومية، وكذلك التغليب علي ما تعانيه بعض القطاعات من مشكلات تتعلق بسوء الإدارة وضعف المركز المالي للمرافق العامة ونقص الأموال المستثمرة في تطوير النظام وتوسعه.

– **وانتهت الدراسة** إلى أن الإعداد الجيد والدعم الذي تلقته بعض القطاعات في المجتمعات الخليجية، كان سبباً في نجاح تجربة الإصلاح والخصخصة، وهو

---

(٢٠) مجلس الأمة، مصدر سابق ١٠٠-١٠٥.

(٢١) عبد الله الأحبابي، (١٩٩٧): "خصخصة قطاع الماء والكهرباء في إمارة أبو ظبي"، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر خصخصة قطاع الطاقة بدول الخليج العربية، أبو ظبي: ٢٥ – ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، ص ٩.

ما يعني أن نتائج التحول نحو الخصخصة تتوقف علي الظروف المحلية وتصميم العملية ككل، ومدي مشاركة الأطراف المحلية في دعمها، ودرجة الدقة والوضوح في النظام القائم والقطاعات الاقتصادية الموجودة في المجتمع.

– **دراسة شيخ (١٩٩٧)**[٢٢]: وتناولت أسباب بطء عملية الخصخصة في دول الخليج العربية ومن بين هذه العوامل: الدور الاقتصادي التقليدي للحكومات في هذه الدول، واستخدام المرافق العامة كأدوات لتوزيع إيرادات النفط، وتأثير ارتفاع نسبة النمو السكاني، وارتفاع مستويات التعليم التي تؤدي إلي زيادة عدد المشاركين في سوق العمل والتخوف من أن الخصخصة ستؤدي إلي ارتفاع معدلات البطالة واتخاذ الدواعي الأمنية ذريعة لإبقاء الصناعات المتعلقة بالطاقة تحت سيطرة الحكومة إضافة إلي تعطل سياسة الإصلاح الاقتصادي بسبب حرب الخليج، وعدم الخبرة في هذه الدول بصفة عامة بآليات سياسة الخصخصة.

٥ – **دراسة غالب (١٩٩٧)**[٢٣]: وانتهت إلي أن حكومات دول الخليج العربية لا يمكن أن تواصل الاعتماد علي الارتفاع الكبير في إيرادات النفط علي المدي المتوسط لتمويل المشروعات التنموية إضافة إلي أن كثيراً من الأسواق الجديدة الصاعدة في شتي أنحاء العالم يتجه نحو تحرير الاقتصاد وزيادة المنافسة علي رؤوس الأموال.

واقترحت الدراسة ضرورة العمل علي إيجاد مصادر بديلة للإيرادات والتمويل مثل تخصيص دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وذلك

---

(٢٢) أخليس أومنياديس، (١٩٩٧): "إصلاح وخصخصة قطاع الكهرباء في الدول النامية ـ الدلالات والإيجابيات والسلبيات لدول الخليج العربية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر خصخصة قطاع الطاقة بدول الخليج العربية، أبو ظبي: ٢٥ – ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٠.

(٢٣) عبد الحفيظ شيخ، (١٩٩٧): "خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر خصخصة قطاع الطاقة بدول الخليج العربية، أبو ظبي: ٢٥ – ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١١.

من خلال الإسراع في تنمية أسواق المال المحلية وتوفير قدر أكبر من الحوافز لاجتذاب المستثمرين الأجانب، والاستفادة من المجموعة المتنوعة من آليات التمويل الداخلية والخارجية لتمويل المشروعات الضخمة.

ثانياً: دراسات الخصخصة في دولة الكويت:

١ – **دراسة الحمود (١٩٨٧)**[٢٤] تناولت عددا من الجوانب الأساسية مثل القطاع العام ودوره في التنمية وأهداف وأشكال التحول في القطاع الخاص ودور القطاع الخاص الحالي في دولة الكويت من خلال عدد من المؤشرات منها (العمالة في القطاع الخاص، ومدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت وحجم الدعم الحكومي للقطاع الخاص) كما تناولت الدراسة المشكلات المحتملة التي يمكن أن تنتج عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص والمرتكزات التي ينبغي توافرها لمواجهة هذه المشكلات.

وانتهت الدراسة إلى عدم القبول بفكرة التخصيص بالكامل بل التأني في دراستها وتقويمها في ضوء المعطيات والممارسات الواقعية والظروف التاريخية لنمو المجتمع مع انتقاء الصيغ والأشكال المناسبة للخصخصة، حتى لا يشوه التحول الكامل وغير المدروس ما تحقق من إنجاز (ولو محدود) لمشروعات القطاع العام ووحداته ودون أن يكون هناك ضمانات لنجاح القطاع الخاص.

٢ – **دراسة أحمد والجودر (١٩٩٣)**:[٢٥] فقد تناولت مفهوم الخصخصة وأهدافها ووسائلها ومزاياها وعيوبها ثم الخصخصة في دولة الكويت من

---

(٢٤) شريف غالب (١٩٩٧): "انعكاسات خصخصة قطاع الصناعة في دول الخليج العربية علي أسواق المال وحركة رؤوس الأموال"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر خصخصة قطاع الطاقة بدول الخليج العربية، أبو ظبي: ٢٥ – ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٢.

(٢٥) موضي عبد العزيز الحمود "تجربة الكويت مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، المستقبل العربي عدد ١٣٩ سبتمبر (١٩٩٠)، ص ص ١٣٤-١٥٣.

حيث محدوديتها وأهدافها ومعوقاتها والدور الرقابي للدولة عند تطبيق برامج الخصخصة، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن الخصخصة في الكويت لا تعني أن يتم تحويل كل المنشآت المملوكة للحكومة إلى القطاعات الخاصة ولكن يجب تصنيف هذه المؤسسات حسب معايير واضحة محددة، أن تطبيق الخصخصة يحتاج إلى وجود جهاز خاص يناط به إعداد برامجها وتحديد المؤسسات المؤهلة لها وأسلوب طرحها وكيفية التعامل مع المشكلات التي يمكن أن تنجم عنها والقيام بعملية المتابعة والتقويم المستمرة، وأن هذا التطبيق يجب أن يتم بحذر وتأن شديدين مع التركيز على ضرورة تحقيقها للمنافع المنشودة منها في إطار من التعاون الإيجابي يبين مختلف الجهات والمؤسسات المعنية واستنادا إلى خطط مدروسة وأسس بناءة.

٣ – **دراسة الغربللي (١٩٩٤)**[٢٦] وتناولت ماهية الخصخصة وأهدافها والشروط والعوامل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ثم الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها دولة الكويت والسمات التي تدفع إلى الخصخصة، والمعوقات التي تواجه برنامج الخصخصة في الكويت، **وانتهت الدراسة** إلى أن أفضل خيار متاح لخصخصة المؤسسات العامة في دولة الكويت هو "تخصيص الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية، أي استمرار ملكية الدولة للمنشآت مع رفع الدعم التدرجي لأسعار المنتج النهائي ويمكن من خلال هذا البرنامج التعامل مع العمالة الفائضة من خلال ما يعرف بالتدريب التحويلي.

كما أكدت الدراسة علي أن الهدف من الخصخصة ليس المزيد من الأرباح بل كونها أداة من أدوات التغيير الهيكلية للاقتصاد وكأداة لرفع

(٢٦) طالب أحمد وفوزي الجودر "التخصيصية في الكويت – توجه نحو تعظيم دور القطاع الخاص"، ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين حول "التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي" الكويت ٣-٥ مايو (١٩٩٣).

الكفاءة الإنتاجية لمؤسسات الدولة والاستخدام الأمثل لقوة العمل الوطنية وكسياسة لإعادة تأهيل وتدريب فائض العمالة الوطنية في المؤسسة التي تمت خصخصة إدارتها لإعادة انخراطهم في فرص عمل أكثر إنتاجية.

٤ - **دراسة العمر (١٩٩٥)**[٢٧] فقد تناولت ماهية الخصخصة وأهدافها الأساسية ومتطلباتها وعقباتها في دولة الكويت، والأساليب الرئيسية لتطبيقها والخطوات المقترحة لتطبيقها في دولة الكويت، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن عملية الخصخصة في الكويت تعتمد بالدرجة الأولى على العوامل المؤدية إلى الحاجة لها وعلى الظروف المنظمة للخدمات العامة وعلى قدرة القطاع الخاص وعلى الطاقة الإدارية المتوفرة، أي إن الحاجة إلى عملية الخصخصة في الكويت لابد من النظر إليها من أبعاد مختلفة وبطريقة منطقية بدلا من استخدامها وسيلة للمناورة السياسية أو رد فعل غير مدروس بضغوط اقتصادية.

كذلك انتهت إلى أن أفضل الأساليب لتطبيق الخصخصة في الكويت هو أسلوب التعاقد الذي يتفق وظروف الكويت نظرا لضعف القدرات المؤسسية وعدم ملاءمة الإجراءات المنظمة لعملية التحول، ولذلك فإن الأساليب التي لا تتطلب نقل الملكية العامة تكون لها الأولوية في التطبيق، وإنه إذا كانت عملية الخصخصة في الكويت تتوفر لديها القدرات الكامنة للنمو والازدهار فإن غياب كثير من المتطلبات الأساسية لنجاحها سيعوق تطبيقاتها.

٥ - **دراسة هندي (١٩٩٥)**[٢٨] محددات نجاح عملية الخصخصة وأساليب الخصخصة وطرقها والمتطلبات والاعتبارات التي يمكن الاختيار من بينها، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية منها: أن نجاح برنامج الخصخصة من شأنه أن يسهم في تخفيض عجز الموازنة

---

(٢٧) عبد الجليل الغربللي "التخصيص وآثاره على الإنفاق العام" دراسة مقدمة للجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، مارس (١٩٩٤).

(٢٨) فؤاد عبد الله العمر، مصدر سابق ص ١٥.

ويشجع على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وعودة رؤوس الأموال الوطنية وبناء كوادر إدارية متميزة والحد من سوء استخدام الموارد، وأن هذا النجاح يتطلب تحديد الهدف منها والانسجام بين هذا الهدف والأهداف الوطنية الأخرى للدولة، وكذلك القدرة على التغيير والتطوير ومواجهة الانتقادات والحد من السلبيات سواء في بيئة القطاعات المرشحة للخصخصة أو في البيئة المحيطة بها، وهذا النجاح يتوقف على اختيار الأسلوب أو الطريقة التي تتفق وظروف وخصائص المجتمع وما يشهده من محددات وما يعاني منه من أزمات وتحديات.

٦ – **دراسة الجزاف (١٩٩٦)**[٢٩] فقد تناولت خلفية عامة حول عمليات الخصخصة من حيث مفهومها وأهدافها ومجالاتها وأساليبها وإيراداتها وتوقيت برامجها ودور المستثمر الأجنبي فيها، ثم تنفيذها. ثم تناول الباحث برنامج الخصخصة في دولة الكويت وفي إطار تناول استراتيجية الحكومة وبرنامج مجلس الأمة للخصخصة، مستعرضا هذه البرامج في بعض القطاعات مثل الاتصالات، الكهرباء والماء، ومحطات الوقود، والمساهمات الحكومية في الشركات المحلية. وفي القسم الثالث من دراسته تناول الباحث متطلبات إنجاح عمليات الخصخصة في دولة الكويت وأهم العوامل التي تؤثر على نجاحها مثل تهيئة السوق، والعمالة، والأسعار والدعم الحكومي، والإطار الرقابي للدولة، والإطار المؤسسي لتنفيذ مشاريع الخصخصة والإطار التشريعي اللازم لتفعيل الخصخصة.

وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن الخصخصة لم تعد مجرد خيار لإدارة الاقتصاد الوطني بل هي الخيار الوحيد وأن السؤال الحقيقي هو كيف تنفذ مشاريع الخصخصة بطريقة تحقق أهدافها

---

(٢٩) منير إبراهيم هندي: "أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة – خلاصة الخبرات العالمية"، القاهرة – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات ١٩٩٥.

المرسومة، وأنه نظرا لعدم توافر خبرات سابقة كافية في مجال الخصخصة في دولة الكويت، فهذا يعني أنه من المجدي الشروع في خصخصة بعض القطاعات الصغيرة أو السهلة أولا والتدرج نحو المشاريع الكبرى بعد اكتساب بعض الخبرات ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة أوجه القصور.

كما أكدت علي أن الخصخصة في الكويت لها إيجابيات كثيرة تفتح آفاقا جديدة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، ولكنها في الوقت نفسه تثير كثير من التساؤلات الجوهرية حول جدوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اتبعتها الدولة منذ الاستقلال حتى الآن، بما يؤدي في المحصلة إلى وضع تصور معقول ومقبول لسياسات المرحلة القادمة التي تختلف فيها المعطيات الاقتصادية والمالية والسياسية تماما عما كانت عليه في المرحلة السابقة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة عن الخصخصة في دولة الكويت، يلاحظ أنها تعانى من أوجه القصور الآتية:

١ – العمومية الشديدة وعدم تناول القضايا المحورية لسياسة الخصخصة بصورة واضحة ومحددة وكيفية التعامل معها وإدارتها بصورة فعالة.

٢ – غلبة الطابع الوصفي السردي على الجانب العملي التحليلي.

٣ – غياب الرؤية التقييمية لما تحقق بالفعل في دولة الكويت في إطار الاتجاه نحو الخصخصة وما يترتب عليها من آثار.

٤ – غياب الجانب الميداني في هذه الدراسات أمام التركيز على الأبعاد النظرية والوصفية فقط في هذه الدراسات.

٥ – غياب الرؤية المستقبلية في هذه الدراسات لتطورات سياسة الخصخصة في دولة الكويت وقضاياها المستقبلية وكيفية إدارتها والتحديات المحتملة وكيفية التغلب عليها

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من شعور مبدئي بوجود مشكلة ما تتمثل في وجود أهداف ما لم يتم تحقيقها بدرجة أو أخرى والتعرف على المعوقات التي حالت دون تحقيق هذه الأهداف. وبناء عليه فإنه يتطلب البحث عن الحقائق والمعلومات التي تساعد على مواجهة هذه المشكلة ومعالجة أسبابها والتوصية بالحلول المناسبة وفى سبيل ذلك سيتم إجراء مسح ميداني على عينة من الأفراد في القطاعات التى تم خصخصتها والقطاعات المتوقع خصخصتها.

عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من الموظفين الكويتيين في القطاعات التي تم خصخصتها، وهي بنك برقان وشركة الصناعات الوطنية والقطاعات المتوقع خصخصتها وهي شركة البترول الوطنية ووزارة المواصلات والبالغ عددهم ١٠٩٩٠ فردا وفقا لإحصاءات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في أبريل عام ٢٠٠٠[٣٠].

وقد اختيرت عينة الدراسة كعينة متاحة (ميسرة) Convenience sample بحجم ٤٠٠ مفردة من الموظفين الكويتيين في القطاعات التي تم خصخصتها أو المتوقع خصخصتها، كما تم تصميم إستبانة للتعرف على آراءهم وتوجهاتهم نحو سياسة الخصخصة في دولة الكويت، وقد تم تخصيص (٢٠٠) استمارة للموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها تم توزيعها بطريقة ميسرة على الرؤساء والمرؤوسين في الوظائف الإدارية والفنية من العمالة الوطنية. أما القطاعات المتوقع خصخصتها فقد تم توزيع (٢٠٠) استمارة على الموظفين في التخصصات الإدارية والفنية من الرؤساء والمرؤوسين، وقد تم التركيز على هذه القطاعات سواء التي تم خصخصتها أو المتوقع خصخصتها بسبب توافر العمالة

(٣٠) مهدي إسماعيل الجزاف، مرجع سابق ص ٦-٢٩.

الوطنية في هذه القطاعات وكذلك كبر حجم هذه القطاعات والتعاون الذي أبداه المسئولين للمشاركة في الإجابة على هذا الاستبيان.

وقد بلغ عدد الاستبانات التى تمت الإجابة عليها من إجمالي أفراد العينة عدد (٣٢٧) قائمة بنسبة (٨٢٪)، وقد تم استبعاد (٤٠) قائمة لنقص البيانات الضرورية للتحليل بها. وبذلك أصبح مجموع القوائم المحللة (٢٨٧) قائمة بنسبة (٧٢ ٪) تقريبا من إجمالي القوائم الموزعة (جدول رقم ١) وهي نسبة عالية.

جدول رقم (١)

توزيع الاستبانات التى تمت الإجابة عليها من قبل الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها والمتوقع خصخصتها وفقا لأماكن تواجدهم:

نوع القطاع	الاستبانات التي تم توزيعها	الاستبانات التي تم استلامها	الاستبانات القابلة للتحليل	٪ الى إجمالى الاستبانات الموزعة
أولا: القطاعات التي تم خصخصتها				
أ. بنك برقان	١٠٠	٩١	٨٠	٢٠,٠
ب. شركة الصناعات الوطنية	١٠٠	٦٨	٦٣	١٥,٨
ثانيا: القطاعات المتوقع خصخصتها				
أ. شركة البترول الوطنية	١٠٠	٧٥	٥٩	١٤,٨
ب. وزارة المواصلات	١٠٠	٩٣	٨٥	٢١,٢
الإجمالي	٤٠٠	٣٢٧	٢٨٧	٧١,٨
٪	١٠٠	٨١,٨	٧١,٨	

وتعد هذه نسبة معقولة إلى حد ما للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وطبيعة أفراد العينة إذ أخذنا في الاعتبار محدودية إمكانية الباحث المادية والبشرية والوقت المتاح لهذه الدراسة علاوة على الطبيعة الاستطلاعية للدراسة في هذه المرحلة.

وطبقا للجداول الإحصائية التي عرضها بازرعة[٣١] يمثل عدد الاستبانات التي تم تحليلها عددا كافيا لتعميم النتائج بمعامل ثقة قدره ٩٥ على مجتمعات تتراوح ما بين ١٠، ١٠٠ ألف فرد وفرض توافر ٥٠ من الخصائص المدروسة وحجم ما يقارب حجم الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها وقت جمع البيانات، وكذلك الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها وفقا لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في إبريل ٢٠٠٠.

أدوات جمع البيانات:

في إطار المنهج الوصفي التحليلي وإعداد هذه الدراسة الاستطلاعية تم الاعتماد على نوعين من أدوات جمع البيانات.

١ – الأسلوب الوثائقي والمكتبي للوقوف على جميع الوثائق والتقارير والتشريعات واللوائح وأدبيات الموضوع من الكتب والدوريات والبحوث والدراسات المنشورة ذات الصلة.

٢ – تطوير نموذج استبيان اعد لهذا الغرض يهدف إلى التعرف على معلومات من مفردات عينة الدراسة لتدعيم المصادر الثانوية، وذلك بغية التعرف على أراء الموظفين الكويتيين واتجاهاتهم في القطاعات الحكومية التي تم خصخصتها والقطاعات المتوقع خصخصتها حول الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة الخصخصة.

وفي ضوء ذلك تم إعداد المسودة الأولى للاستبيان، وعرضت على مجموعة من المحكمين المتخصصين* (في كلية العلوم الإدارية لإبداء ملحوظاتهم عليها من حيث الصياغة اللغوية لبنودها وعلاقتها بأهداف الدراسة، ومدى واقعيتها، وطلب منهم حذف بعض البنود أو تعديلها أو إضافة أية بنود جديدة، وقد أدخلت التعديلات المناسبة بناء على ملاحظات المحكمين، ووضعت في صورتها النهائية وبذلك يمكن القول إن الاستبيان يتكون من الأجزاء التالية:

---

(٣١) الهيئة العامة للمعلومات المدنية – دولة الكويت إبريل ٢٠٠٠.

(*) يشكر الباحث الأخوة المحكمين الذين راجعوا استمارة الاستبيان وهم: د. آدم العتيبي، د. عويد المشعان، د. محمد السقا.

- **الجزء الأول:** يمثل الآثار الإيجابية للخصخصة.
- **الجزء الثاني:** يمثل الآثار السلبية للخصخصة.
- **الجزء الثالث:** انعكاسات عملية التحويل إلى القطاع الخاص.
- **الجزء الرابع:** سبل معالجة قضية العمالة.

تم إعداد مقياس لقياس مدى أهمية الآثار (الإيجابية والسلبية) لسياسة الخصخصة، وتضمن المقياس (١٠) عبارات عن الآثار الإيجابية و(١٠) عبارات عن الآثار السلبية وكذلك انعكاسات عملية التحويل إلى القطاع الخاص وسبل معالجة قضية العمالة، وتم وضع خمسة بدائل للاختيار وفقا لمقياس ليكرت وهي (موافق تماماً، موافق، محايد (وسط)، غير موافق، غير موافق تماماً).

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لاختبار آراء أفراد العينة واتجاهاتهم، ومن هذه الأساليب:

١ – استخدام التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على عبارات الآثار الإيجابية والآثار السلبية لسياسة الخصخصة وانعكاسات معالجة عينة العمالة حول مقياس الأهمية وسبلها.

٢ – استخدام كا^{٢} تربيع (chi-Square) لاختبار معنوية الفروق بين إجابات الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها والقطاعات المتوقع خصخصتها على مقياس أهمية الآثار الإيجابية والسلبية على سياسة الخصخصة في دولة الكويت.

٣ – استخدام متوسط الاتجاه للتعرف على مدى موافقة عينة الدراسة على عبارات انعكاسات وسبل معالجة قضية العمالة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على:

١ – عينتين تم أخذهما بطريقة العينة المتاحة (الميسرة) Convenience Sample من بين الموظفين الكويتيين الذين يعملون في القطاعات التي تم

خصخصتها والموظفين الكويتيين في القطاعات المتوقع خصخصتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية من الرؤساء والمرؤوسين.

٢ – اعتمدت هذه الدراسة أساسا على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة، والتي حاول الباحث التقليل من السلبيات التي تؤثر على المصداقية.

٣ – واجه الباحث بعض الصعوبات في جمع البيانات كان من أهمها:

أ – طول فترة استجابة البعض لتعبئة نموذج الاستبيان وكثرة بعض الأخطاء عند تدقيق استمارة الاستبيان مما تتطلب حذفها أو الرجوع مرة أخرى لاستكمال البيانات.

ب – تم تغيير بعض القطاعات بسبب عدم تعاونهم أو طول فترة عدم الاستجابة.

ج – الادعاء بسرية بعض المعلومات المتعلقة بسياسة الخصخصة.

عرض البيانات ومناقشة النتائج:

بلغ عدد الاستمارات الصالحة بالنسبة للقطاعات التي تمت خصخصتها (١٤٣) استمارة بنسبة (٧١,٥ ٪) من إجمالي عدد الاستمارات التي تم توزيعها في هذه القطاعات، بينما بلغ عددها في القطاعات المرشحة للخصخصة (١٤٤) استمارة بنسبة (٧٢٪) من إجمالي عدد الاستمارات التي تم توزيعها بين العاملين ومتخذي القرار في هذه القطاعات، وقد سجلت النتائج على النحو التالي:

أولاً: الآثار الإيجابية: يتضح من الجدول رقم (٢) النتائج التالية:

١ – **زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاعات التي تمت خصخصتها:** تشير نتائج الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة ترى تحقق زيادة في الكفاءة الاقتصادية للقطاعات التي تم خصخصتها، حيث بلغت نسبة الموافقين على هذه العبارة أكثر من (٧٠٪) من إجمالي العينة، بينما لم تتعد نسبة الذين لم يوافقوا على هذه العبارة عن (٢٧,٥٪). ومن الملاحظ أن إجابات

أفراد العينة الموافقين على هذه العبارة من الموظفين العاملين في القطاعات التي تم خصخصتها ٨٢٪ تقريباً، بينما تصل هذه النسبة الى (٥٩٪) عند عينة الموظفين العاملين في القطاعات المتوقع خصخصتها. مما يعنى التفاوت بين الجانبين في دور الخصخصة في تحقيق زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا التفاوت في الغالب قد يكون أحد أسبابه هو عدم قدرة العاملين في القطاعات المتوقع خصخصتها الحكم على هذا الأثر دون المرور بتجربة الخصخصة، وربما يعكس تخوف العاملين بتلك القطاعات من الاثار المحتملة للخصخصة على مستقبلهم الوظيفى، كما أشارت أيضا نتائج الدراسة إلى أن هذه النتيجة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠٠١.

٢ – **زيادة الإيرادات العامة:** أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقا معنوية بين الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها والموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها كما بينه إحصاء كا^{٢}، حيث كانت قيمة كا٢ (١٤,٧٥٩) ذات معنوية عند مستوى ٠,٠١.إذ أظهرت النتائج أن هناك ٧٦٪ تقريباً من أفراد العينة يعتقدون أن عملية الخصخصة تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة. وأعرب (٧٩٪) من الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها و(٧٣٪) من الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها عن قناعتهم بزيادة الإيرادات العامة نتيجة لتطبيق سياسة الخصخصة، وقد أكدت هذه النتيجة كثير من الدراسات منها على سبيل المثال دراسة الجزاف(١٠).

٣ – **تطوير ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين:** أبدى غالبية أفراد العينة (٩٢٪) موافقتهم على هذه العبارة، وبالنظر إلى إجابات أفراد العينة (الموظفين في القطاعين) نلاحظ أن نسبة الموظفين الموافقين في القطاعات التي تم خصخصتها على هذه العبارة تبلغ أكثر من (٧٦٪)، بينما بلغت نسبة الموظفين الموافقين في القطاعات المتوقع

خصخصتها على هذه العبارة (٩٠٪) تقريباً، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الموظفين في القطاعين، وتعكس هذه النتيجة مدى التقارب بين وجهات النظر على أهمية دور القطاع الخاص في رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ولكن هناك ارتفاعها لدى الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها، وقد يكون من أسباب ذلك نقص الخبرة لديهم مقارنة مع الموظفين في القطاعات التى تم خصخصتها، وربما تعكس إحساس العاملين بالقطاعات المتوقع خصخصتها بانخفاض نوعية الخدمات المقدمة حاليا للمواطنين، وأن التحول نحو القطاع الخاص قد يكون أحد السبل لرفع مستويات الجودة.

٤ – **انخفاض الأسعار أمام المنافسين والسوق المفتوحة (حيث تؤدي السوق المفتوحة إلي انخفاض الأسعار من خلال زيادة المنافسة):** أعرب غالبية أفراد العينة (٦٠٪) تقريباً موافقتهم على هذه العبارة، مما يعكس تقارب وجهات النظر حول أثر الخصخصة على الأسعار واتجاه هذه الأسعار إلى الانخفاض في ظل غياب الاحتكار وتعدد الشركات المتنافسة وسعيها إلى تقديم منتجات ذات جودة عالية بأسعار منخفضة، كما بينه اختبار مربع كا٢ حيث كانت قيمة كا٢ (٢٢,٥٠٢) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١.٠ حيث أعرب (٦٢٪) تقريباً من الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها عن موافقتهم على هذه العبارة، و (٥٨٪) تقريباً من الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها.

٥ – **رفع كفاءة العمالة وزيادة إنتاجيتها:** تبين من تحليل البيانات أن هناك أغلبية كبيرة من إجابات عينة الدراسة الذين يوافقون على أن سياسة الخصخصة تؤدي إلى رفع كفاءة العمالة الوطنية وزيادة إنتاجيتها حيث بلغت هذه النسبة أكثر من (٨٥٪)، بينما اقتصرت نسبة الذين لا يوافقون على ما جاء بهذه العبارة (١٢,٥٪)، ولاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الموظفين في القطاعين.

٦ – **تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية:** أفادت نتائج الدراسة بأن هناك مفردات العينة (٨١,٥٪) يوافقون على أن التوجه نحو الخصخصة يؤدي إلى تبيسط وتحسين الإجراءات الإدارية، وبالنظر إلى إجابات أفراد العينة نلاحظ أن نسبة الموافقين على العبارة من الموظفين الذين يعملون في القطاعات التي تم خصخصتها (٩٥ ٪) تقريباً، بينما بلغت نسبة الموافقين من الموظفين الذين يعملون في القطاعات المتوقع خصخصتها (٧٣,٥ ٪)، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وقد يرجع ذلك إلى عدم توفر الخبرة الكافية عند الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها حول طبيعة تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية عند تطبيق سياسة الخصخصة بينما نلاحظ القدرة على التقييم من قبل الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها.

٧ – **توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين:** اتضح من تحليل البيانات أن أغلبية أفراد العينة (٧٨,٤٪) توافق على هذه العبارة، وبالنظر إلى إجابات أفراد العينة نلاحظ أن نسبة الموظفين الموافقين على هذه العبارة من القطاعات التي تم خصخصتها بلغت (٨٣,٢٪)، بينما بلغت نسبة الموظفين الموافقين على هذه العبارة من القطاعات المتوقع خصخصتها (٧٣,٦٪). وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وتعكس هذه النتيجة التأكيد على دور الخصخصة في الحد من هيمنة الدولة على النشاطات المختلفة وتوسيع قاعدة الملكية بين المواطنين.

٨ – **توفير فرص عمل حقيقية على المدى المتوسط والبعيد:** أفادت نتائج الدراسة أن نسبة الأفراد الذين أبدوا الموافقة على أن تطبيق سياسة الخصخصة تؤدي إلى إيجاد فرص عمل حقيقية على المدى المتوسط والبعيد تصل إلى (٨٢٪) تقريباً بينما يرى(١١,٩)، وهذه فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١.

٩ – **تشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية في ظل انتعاش الأوضاع الاقتصادية:** أوضحت نتائج الدراسة أن (٥٦٪) تقريباً من إجمالي العينة (الموظفين في القطاعين) موافقين على هذه العبارة، وإن كان هناك بعض التفاوت في درجة الموافقة بين الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها (٦٠,٢٪) والموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها (٥١,٣٪)، وفي هذا إشارة إلى إمكانية عودة هذه الأموال عند تطبيق سياسة الخصخصة، وهو ما أكدته نسبة غير الموافقين والتي تراوحت ما بين (٣٩,٨٪) في القطاعات التي تم خصخصتها و(٣٠,٥٪) في القطاعات المتوقع خصخصتها، ونلاحظ وجود فروق معنوية بين استجابات الموظفين في القطاعين، حيث تبين أن قيمة كا٢ (٨٣,٣٤٥) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١.

١٠ – **القضاء على العمالة الهامشية (غير المنتجة) والبطالة المقنعة:** تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الموظفين في القطاعات التي تمت خصخصتها والموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها، حيث يرى أكثر من (٩٠٪) من الموظفين في القطاعات التي تمت خصخصتها، و (٨٣,٣٪) من الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها بأن لاً مكان في القطاع الخاص إلا للعمالة المتميزة، التي تحتاج إليها، والتخلص من العمالة الفائضة سواء الهامشية أم المقنعة.

والخلاصة التي يمكن الوصول إليها من إجابات أفراد العينة أن هناك إجماعاً بالموافقة على أهمية العوامل الإيجابية التي يمكن أن يحققها تطبيق سياسة الخصخصة والواردة في بنود الاستبيان في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) الفروق بين إجابات الموظفين فى القطاعات التي تمت خصخصتها والقطاعات المتوقع خصخصتها على مقياس أهمية الآثار الإيجابية للخصخصة

م	الآثار الإيجابية	موافق تماما		موافق		محايد(وسط)		لا أوافق		لاأوافق مطلقا		الإجمالي		كا٢	الدلالة
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
١	زيادة الكفاءة الإقتصادية للقطاعات التي تمت خصخصتها:	١٠٥	٣٦,٦	٩٧	٣٣,٨	٦	٢,١	٤٣	١٥,٠	٣٦	١٢,٥	٢٨٧	١٠٠,٠	٣٠,٣٢٥	٠,٠٠١
	*أموظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٦١	٤٢,٦	٥٦	٣٩,٢	٦	٤,٢	١١	٧,٧	٩	٦,٣	١٤٣	١٠٠,٠		
	**ب.موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٤٤	٣٠,٦	٤١	٢٨,٥	٠	٠,٠	٣٢	٢٢,٢	٢٧	١٨,٧	١٤٤	١٠٠,٠		
٢	زيادة الإيرادات العامة أمام تقليص حجم المصروفات وتوفير مصادر تمويلية جديدة :	١١٨	٤١,١	١٠٠	٣٤,٨	٣٠	١٠,٥	٣٠	١٠,٥	٩	٣,١	٢٨٧	١٠٠,٠	١٤,٧٥٩	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٦١	٤٢,٦	٥٢	٣٦,٤	١١	٧,٧	١٠	٧,٢	٩	٦,١	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٥٧	٣٩,٦	٤٨	٣٣,٣	١٩	١٣,٢	٢٠	١٤,٨	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		
٣	تطوير مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفعها:	١٤٧	٥١,٢	١١٧	٤٠,٨	٣	١,٠	١٢	٤,٢	٨	٢,٨	٢٨٧	١٠٠,٠	٨,١٣٥	٠,٠٨٧
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٧٥	٥٢,٤	٦٠	٢٤,٠	٣	٢,١	٣	١٠٤,٢	١٣	٩,٠	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٧٢	٥٠,٠	٥٧	٣٩,٦	٠	٠,٠	٩	٦,٢	٦	٤,٢	١٤٤	١٠٠,٠		
٤	انخفاض أسعار بعض الخدمات أمام المنافسة والسوق المفتوحة:	٩٢	٣٢,١	٧٩	٢٧,٥	٥٩	٢٠,٦	١٦	٥,٥	٤١	١٤,٣	٢٨٧	١٠٠,٠	٢٢,٥٠٢	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٤٨	٣٣,٢	٤٠	٢٨,٣	٢٦	١٨,٣	١٦	١١,٢	١٣	٩,٠	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٤٤	٣٠,٣	٣٩	٢٧,٤	٣٣	٢٣,٠	٠	٠,٠	٢٨	١٩,٣	١٤٤	١٠٠,٠		
٥	رفع كفاءة العمالة الوطنية وزيادة إنتاجيتها:	١٣٦	٤٧,٤	١٠٩	٣٨,٠	٦	٢,١	٢١	٧,٣	١٥	٥,٢	٢٨٧	١٠٠,٠	٩,٣٥٠	٠,٠٥
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٦٩	٤٨,٢	٥٤	٣٧,٨	٦	٤,٢	١٠	٧,٠	٤	٢,٨	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٦٧	٤٦,٥	٥٥	٣٨,٢	٠	٠,٠	١١	٧,٦	١١	٧,٦	١٤٤	١٠٠,٠		

تابع جدول رقم (٢)

م	الآثار الإيجابية	موافق تماما		موافق		محايد(وسط)		لا أوافق		لاأوافق مطلقا		الإجمالي		كا٢	الدلالة
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
٦	**تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسينها:**	١٢٩	٤٤,٩	١٠٥	٣٦,٦	٢٣	٨,٠	٦	٢,١	٢٤	٨,٤	٢٨٧	١٠٠,٠	٣٢,٧٠٨	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٧٢	٥٠,٦	٥٦	٣٩,٢	٠	٠,٠	٦	٤,٢	٩	٦,٢	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٥٧	٣٩,٥	٤٩	٣٤,٠	٢٣	١٦,٠	٠	٠,٠	١٥	١٠,٤	١٤٤	١٠٠,٠		
٧	**توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين:**	١١٥	٤٠,١	١١٠	٣٨,٣	٣٥	١٢,٢	١٨	٦,٣	٩	٣,١	٢٨٧	١٠٠,٠	١٩,٧٨٠	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٦٠	٤٢,٠	٥٩	٤١,٢	١٠	٧,٠	٥	٣,٥	٩	٦,٣	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٥٥	٣٨,٢	٥١	٣٥,٤	٢٥	١٧,٤	١٣	٩,٠	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		
٨	**توفير فرص عمل حقيقية علي المدى المتوسط والبعيد :**	١١٤	٣٩,٧	١٢٠	٤١,٨	١٩	٦,٦	٢١	٧,٣	١٣	٤,٦	٢٨٧	١٠٠,٠	٢٤,٣٢٦	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٦٤	٤٤,٨	٦٦	٤٦,١	٠	٠,٠	٧	٥,٨	٦	٤,٢	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٥٠	٣٤,٧	٥٤	٣٧,٥	١٩	١٣,٢	١٤	٩,٧	٧	٤,٩	١٤٤	١٠٠,٠		
٩	**تشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية في ظل انتعاش الأوضاع الاقتصادية:**	٨٣	٢٨,٩	٧٧	٢٦,٨	٢٦	٩,١	٤٢	١٤,٦	٥٩	٢٠,٦	٢٨٧	١٠٠,٠	٨٣,٣٤٥	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٤٦	٣٢,٢	٤٠	٢٨,٠	٠	٠,٠	٤٢	٢٩,٣	١٥	١٠,٥	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٣٧	٢٥,٧	٣٧	٢٥,٦	٢٦	١٨,١	٠	٠,٠	٤٤	٣٠,٥	١٤٤	١٠٠,٠		
١٠	**القضاء على العمالة الهامشية (الغير منتجة) والبطالة المقنعة في القطاعات التي تم خصخصتها:**	١٤٧	٥١,٢	١٠٢	٣٥,٥	١٤	٤,٩	١٩	٦,٦	٥	١,٨	٢٨٧	١٠٠,٠	١٩,٩١٢	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته.	٧٩	٥٥,٢	٥٠	٣٥,٠	٠	٠,٠	٩	٦,٣	٥	٣,٥	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته.	٦٨	٤٧,٢	٥٢	٣٦,١	١٤	٩,٧	١٠	٧,٠	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		

* آراء الموظفين في القطاعات التي تمت خصخصتها وعددهم (١٤٣) شركة الصناعات الوطنية، بنك برقان.

** آراء الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها وعددهم (١٤٤) وزارة المواصلات، شركة البترول الوطنية

*** يقصد بالقطاعين القطاعات التي تمت خصخصتها والقطاعات المتوقع خصخصتها.

ثانياً: الآثار السلبية: يتضح من الجدول رقم (٣) المؤشرات التالية:

١ - **المنافسة غير العادلة (تمتع بعض الشركات بامتيازات وفرص لا تتمتع بها باقي الشركات) بين شركات القطاع الخاص:** أفادت نتائج تحليل بيانات الدراسة بأن هناك أغلبية في إجابات أفراد عينة الدراسة الذين يوافقون على أن هناك منافسة غير عادلة بين شركات القطاع الخاص حيث بلغت هذه النسبة (٦٠٪) تقريباً، بينما الذين لا يوافقون على ما جاء بهذه العبارة (٢٣,٣٪).

وبالنظر إلى إجابات أفراد العينة نلاحظ أن نسبة الموظفين الموافقين من القطاعات التي تمت خصخصتها على هذه العبارة (٦٢٪) تقريباً، بينما بلغت نسبة الموظفين الموافقين من القطاعات المتوقع خصخصتها على هذه العبارة (٥٧,٦٪)، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١.

٢ - **الممارسات الاحتكارية من جانب بعض الشركات قد تؤدي إلى زيادة الأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة في الجودة:** أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين يرون بأن هناك ممارسات احتكارية من بعض الشركات، والتي قد تؤدي إلى زيادة الأسعار على حسب الجودة حيث بلغت نسبتهم (٥٧ ٪) تقريباً، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين أبدوا عدم الموافقة (١٩,٨٪).

ويلاحظ من اختبار كا^{2} أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الموظفين الذين يعملون في القطاعات التي تمت خصخصتها والموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها حيث بلغت نسبة الموافقين من الموظفين في القطاعات التي تمت خصخصتها، على هذه العبارة (٦٢٪) تقريباً، في حين بلغت نسبة الموافقين من الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصته على هذه العبارة (٥١,٤٪)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الموظفين الذين يعملون في القطاعات التي تمت خصخصتها هم الأكثر خبرة في عملية التقييم من الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها.

٣ – **زيادة الأسعار:** أكدت نتائج الدراسة أن أغلبية إجابات أفراد العينة توافق على الأثر السلبي لسياسة الخصخصة من حيث ارتفاع الأسعار، حيث بلغت نسبة الموافقين (٨٦,٨٪) تقريباً، على هذه العبارة. وتتقارب النسبة بين الموظفين في القطاعين (٩٠,٧٪) للموظفين في القطاعات التي تمت خصخصتها و(٨٣,٣٪) للموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١.ومن الواضح أن هناك اتجاها عاما بأن الخصخصة سوف يترتب عليها رفع أعباء المعيشة على المواطنين، حيث من المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتحميل الأفراد التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات.

٤ – **عجز القطاع الخاص عن تقديم بعض الخدمات:** أكدت إجابات أفراد العينة هذا الأثر السلبي للخصخصة، حيث كانت نسبة الموافقين في كلا من القطاعين (٧٩٪، ٧٣٪) على التوالي وهو ما يعكس الاتفاق والتقارب بينهما على هذا الأثر. وهناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١. وبصفة عامة يرى أغلبية أفراد العينة ان الدولة ربما تكون أفضل من يقدم الخدمات للمواطنين، وربما يعكس ذلك طبيعة الدور الضخم الذى تؤديه الدولة في الكويت من خلال تبنيها منهج الرفاه، وحرصها على تقديم الخدمات الأساسية بأسعار زهيدة لا تتناسب مع التكلفة الحقيقية لها.

٥ – **انخفاض العائد المتوقع علي الاستثمارات العامة فيه إهدار للمال العام في فرص استثمارية ذات عوائد أقل:** أعرب غالبية العينة (٨١,٥٪) عن موافقتهم بأن انخفاض العائد المتوقع من الاستثمارات فيه إهدار للمال العام إذا كانت الفرص الاستثمارية ذات عوائد أقل، أحد الآثار السلبية للخصخصة، وبالنظر إلى إجابات أفراد العينة نلاحظ أن نسبة الموافقين من الموظفين العاملين في القطاعات التي تمت خصخصتها بلغت (٩١٪) تقريبا، بينما بلغت نسبة الموافقين من المواطنين العاملين في القطاعات المتوقع خصخصتها (٧٢,٢٪). وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١. وهذا التفاوت يعكس قدرة الموظفين في

القطاعات التي تمت خصخصتها على التقييم الدقيق لآثار الخصخصة، على أن هناك قدراً من الشك حول مصداقية هذه الإجابات، إذ من المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتطبيق المعايير الاقتصادية القائمة على تعظيم الربح، ومن ارتفاع معدلات العائد المتوقع من بيع الاستثمارات للقطاع الخاص، كما أن الدراسات النظرية عن الخصخصة تؤكد على أهمية التقليل من الهدر في المال العام من خلال اتباع إنتاج أكثر كفاءة.

٦ – **فقدان الوظائف وانتشار البطالة:** أكدت نتائج الدراسة أن أغلبية إجابات أفراد العينة أكثر من (٩٤٪) يوافقون على ما جاء بهذه العبارة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الموظفين سواء في القطاعات التي تم خصخصتها أو المتوقع خصخصتها، وهذه النتيجة في غاية الأهمية لصانع السياسة في الكويت إذ لابد أن يصاحب برنامج الخصخصة برنامجٌ موازٍ لرفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى وحفز الاستثمارات لرفع معدلات التوظف وخلق فرص عمل جديدة.

٧ – **سيطرة رأس المال الأجنبي:** يتضح من إجابات أفراد العينة أن هناك تفاوتاً بين آراء الموظفين في القطاعين على سيطرة رأس المال الأجنبي عند تطبيق سياسة الخصخصة، حيث يتضح من إجابات الموظفين الذين يوافقون على ما جاء بهذه العبارة من العاملين في القطاعات التي تم خصخصتها أكثر من (٥١٪)،بينما بلغت نسبة الموافقين من الموظفين العاملين في القطاعات المتوقع خصخصتها (٦٢٪) تقريباً، هذا التفاوت يشير إلى قدرة العاملين في القطاعات التي تمت خصخصتها على التقييم والتحليل الدقيق لآثار الخصخصة. ومن الواضح أن هناك اعتقادا بإمكانية التعامل مع رأس المال الأجنبي، من خلال وضع القيود التى تحد من سيطرته على قطاعات الإنتاج المحلى، وقد فعلت الدول الأخرى هذا من خلال تحديد سقف أعلى حول النسبة التى يمكن أن يمتلكها الأجانب في المشروعات المملوكة للقطاع الخاص.

٨ – **انخفاض مستوي الرفاهية:** أكدت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً لسياسة الخصخصة على معدلات الرفاهية، حيث تبين النتائج هذا الأثر، حيث أكدت إجابات العاملين هذا الأثر (٥٨,٨٪،٦٠,٤٪) على التوالي، ولا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بين الموظفين في القطاعين، وتتوافق هذه النتائج بشكل عام مع النتائج الخاصة بالآثار السلبية للخصخصة على ارتفاع الأسعار ومستويات الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل القطاع الخاص.

٩ – **ضعف دور الدولة في مجال الأشراف والرقابة:** تبين من نتائج الدراسة ارتفاع نسبة إجابات أفراد العينة (٧٠,٤٪) الذين يرون أن تطبيق سياسة الخصخصة قد تؤدي إلى ضعف دور الدولة في مجال الإشراف والرقابة، وتتفاوت نسبة الموافقة بين العاملين في القطاعين على هذه العبارة (٦٣,٧٪،٧٧,١٪) على التوالي، وهو ما يعكس خوف العاملين من الآثار السلبية للخصخصة على دور الدولة إذا لم يتم تفعيل هذا الدور بما يتفق ومتطلبات الخصخصة. وتشير الدراسة إلى فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، غير أن هذا التخوف ليس له ما يبرره إذا صاحب برنامج الخصخصة تطوير تشريعى يعطى سلطات اكبر للدولة في مراقبة القطاع الخاص.

١٠– **الآثار السلبية على القيم الاجتماعية السائدة وأثرها علي الاستقرار العائلي:** يتضح من إجابات أفراد العينة أن الأفراد الذين يرون أن للخصخصة آثاراً سلبية على القيم الاجتماعية السائدة تؤثر علي الاستقرار العائلي حيث بلغت نسبتهم (٨٧٪) تقريباً، وهذا يعني إدراك العاملين لما يمكن أن يصاحب التحول نحو الخصخصة من عادات وممارسات تنعكس سلبا على القيم السائدة في المجتمع، والخلاصة التي يمكن الوصول إليها من إجابات أفراد العينة الاتفاق على أن هناك آثاراً سلبية قد تصاحب تطبيق سياسة الخصخصة.

جدول رقم (٣) الفروق بين إجابات الموظفين في القطاعات التي تمت خصخصتها والقطاعات المتوقع خصخصتها على مقياس الآثار السلبية للخصخصة

م	الآثار السلبية	موافق تماما		موافق		محايد(وسط)		لا أوافق		لاأوافق مطلقا		الإجمالي		كا٢	الدلالة
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
١	**المنافسة غير العادلة بين شركات القطاع الخاص:**	٨٠	٢٧,٩	٩١	٣١,٧	٤٩	١٧,١	٥٤	١٨,٨	١٣	٤,٥	٢٨٧	١٠٠,٠	١٩,١١٨	٠,٠٠١
	*أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٤١	٢٨,٧	٤٧	٣٢,٩	١٦	١١,٢	٢٦	١٨,٢	١٣	٩,٠	١٤٣	١٠٠,٠		
	**ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٣٩	٢٧,١	٤٤	٣٠,٥	٣٣	٢٢,٠	٢٨	١٩,٤	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		
٢	**الممارسات الاحتكارية والتي قد تؤدي إلى زيادة الأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة في الجودة:**	٨٤	٢٩,٣	٩١	٣١,٧	٤٩	١٧,١	٥٤	١٨,٨	١٣	٤,٥	٢٨٧	١٠٠,٠	٦٢,١٥٨	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٤٧	٣٢,٩	٤٧	٣٢,٩	١٦	١١,٢	٢٦	١٨,٢	١٣	٩,٠	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٣٧	٢٥,٧	٤٤	٣٠,٥	٣٣	٢٢,٠	٢٨	١٩,٤	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		
٣	**زيادة أسعار بعض الخدمات العامة بسبب رفع الدعم المقدم عنها**	١٣١	٤٥,٧	١١٨	٤١,١	١٨	٦,٣	٩	٣,١	١١	٣,٨	٢٨٧	١٠٠,٠	١٩,٦٤١	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٧٩	٥٥,٧	٥٠	٣٥,٠	١٠	٧,٠	٤	٢,٨	٠	٠,٠	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٥٢	٣٦,١	٣٧	٢٥,٧	٨	٥,٦	٥	٣,٥	١١	٧,٦	١٤٤	١٠٠,٠		
٤	**عجز القطاع الخاص عن تقديم بعض الخدمات بسبب تكلفتها العالية :**	١٠٩	٣٨,٠	١٠٩	٣٨,٠٤	٣٠	١٠,٥	٣٠	١٠,٤	٩	٣,١	٢٨٧	١٠٠,٠	١٦,٢٤٣	٠,٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٥٢	٣٦,٤	٦١	٢,٦	١١	٧,٧	١٠	٧,٠	٩	٦,٣	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٥٧	٣٩,٦	٤٨	٣٣,٣	١٩	١٣,٢	٢٠	١٣,٩	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		
٥	**انخفاض العائد المتوقع علي الاستثمارات العامة فيه إهدار للمال العام في فرص استثمارية ذات عوائد أقل:**	١٢٠	٤١,٨	١١٤	٣٩,٧	١٥	٥,٢	٢٧	٩,٤	١١	٣,٨	٢٨٧	١٠٠,٠	٢٢,٤٨٨	٠,٠٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٦٦	٤٦,٢	٦٤	٤٤,٧	٠	٠,٠	٨	٥,٦	٥	٣,٥	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٥٤	٣٧,٥	٥٠	٣٤,٧	١٥	١٠,٤	١٩	١٣,٢	٦	٤,٢	١٤٤	١٠٠,٠		

تابع جدول رقم (٣)

م	الآثار السلبية	موافق تماما		موافق		محايد(وسط)		لا أوافق		لاأوافق مطلقا		الإجمالي		كا٢	الدلالة
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
٦	فقدان بعض الأفراد لوظائفهم وتزايد معدلات البطالة في بعض القطاعات :	١٤٧	٥١,٢	١٢٣	٤٢,٩	١٧	٥,٩	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٢٨٧	١٠٠,٠	٠,١٥٢	٠,٩٢٦
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٧٥	٥٢,٤	٦٠	٤٢,٠	٨	٥,٦	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٧٢	٥٠,٠	٦٣	٤٣,٧	٩	٦,٣	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٤٤	١٠٠,٠		
٧	سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد الوطني في حالة السماح بالمشاركة الأجنبية"	٧٨	٢٤,٤	٨٤	٢٩,٣	١٠	٣,٥	٣٢	١١,١	٨٣	٢٨,٩	٢٨٧	١٠٠,٠	١٢,٢١٧	٠,٠٥
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٣٧	٢٥,٩	٣٦	٢٥,٢	١٠	٧,٠	١٦	١١,١	٤٤	٣٠,٨	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٤١	٢٨,٥	٤٨	٣٣,٣	١٠	٠,٠	١٦	١١,١	٣٩	٢٧,١	١٤٤	١٠٠,٠		
٨	انخفاض مستوي الرفاهية أمام ارتفاع الأسعار وثبات الأجور أو انخفاضها:	٨٨	٣٠,٧	٨٣	٢٨,٩	٢٩	١٠,١	٤٤	١٥,٣	٤٣	١٥,٠	٢٨٧	١٠٠,٠	٦,٦٣٢	٠,١٥٧
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٤٠	٢٨,٠	٤٤	٣٠,٨	١٠	٧,٠	٢٢	١٥,٢	٢٧	١٨,٣	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٤٨	٣٣,٣	٣٩	٢٧,١	١٩	١٣,٢	٢٢	١٥,٣	١٦	١١,١	١٤٤	١٠٠,٠		
٩	ضعف دور الدولة على الإشراف والرقابة والمتابعة:	١١٣	٣٩,٤	٨٩	٣١,٠	٢٣	٨,٠	٢٨	٩,٨	٣٤	١١,٨	٢٨٧	١٠٠,٠	١٦,٧٠٠	٠,٠١
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٥٢	٣٦,٤	٣٩	٢٧,٣	١٠	٧,٠	١٤	٩,٨	٢٨	١٩,٥	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٦١	٤٢,٤	٥٠	٣٤,٧	١٣	٩,٠	١٤	٩,٧	٦	٤,١	١٤٤	١٠٠,٠		
١٠	الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة وأثرها علي الاستقرار العائلي :	١٤٠	٤٨,٨	١٠٩	٣٨,٠	١١	٣,٨	١٣	٤,٥	١٤	٤,٩	٢٨٧	١٠٠,٠	٧,٦٤٩	٠,١٠٥
	أ – موظفي القطاع الذي تم خصخصته	٧٣	٥١,٠	٥٦	٣٩,٢	٧	٤,٩	٤	٢,٨	٣	٢,١	١٤٣	١٠٠,٠		
	ب – موظفي القطاع المتوقع خصخصته	٦٧	٤٦,٥	٥٣	٣٦,٨	٤	٢,٨	٩	٦,٢	١١	٧,٦	١٤٤	١٠٠,٠		

ثالثاً: أثر الخصخصة على سياسة التوظيف:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن التحول لعملية الخصخصة له آثار سلبية على توظيف العمالة الوطنية، حيث تبين أن متوسط اتجاه العمال نحو التحول إلى القطاع الخاص سوف يؤدي إلى زيادة العمالة الوافدة، وانخفاض مستوى أجور العمالة الوطنية، حيث يبلغ ٤,١٦ نقطة و ٤,٠٩ نقطة على التوالي، مما يعني التأكيد على آثار الخصخصة السلبية على توظيف العمالة الوطنية. أما متوسط الاتجاه نحو الآثار الأخرى كما يبينها الجدول رقم (٤) فهي أقل من ٤,٠ نقاط، مما يعني أن آثارها أقل من الآثار السابقة.

ويعنى ذلك أن برنامج الخصخصة لابد أن يصاحبه إحكام على دخول العمالة الوافدة وتبنى سياسات هجرة طاردة، ومحاولة الحد من تجارة الإقامات، ودفع الاتجاه السائد حاليا لدى الحكومة بتشجيع القطاع الخاص على استيعاب قدر أكبر من العمالة الوطنية وربط الحوافز المقدمة للقطاع الخاص بمستويات توظيف المواطنين ونسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة بمشروعات القطاع الخاص.

وسائل معالجة قضية توظيف العمالة الوطنية: يتبين من إجابات أفراد العينة خاصة من القطاعات المتوقع خصخصتها (جدول ٥) أن أهم هذه الوسائل يتمثل في ضرورة اشتراط نسبة محددة للعمالة الوطنية في المؤسسات التي تتم خصخصتها، وضرورة إعادة تأهيل العمالة الوطنية لمواجهة متطلبات عملية الخصخصة، ويرفضون في المقابل فرضية عدم تدخل الحكومة في مسألة التوظيف عند قيامها بتحويل الأنشطة إلى القطاع الخاص.

رابعاً: سياسات تفعيل سياسة الخصخصة وإجراءاتها:

وأمام هذه الآثار فإن الحد من الآثار السلبية وتفعيل الآثار الإيجابية لسياسة الخصخصة في دولة الكويت يتطلب تبني استراتيجية واضحة ومحددة، تقوم علي عدد من السياسات والإجراءات، وهو ما يمكن تحقيقه علي النحو التالي:

جدول رقم (٤)

وجهة نظر العاملين بشأن انعكاسات عملية التحويل إلى القطاع الخاص

الانعكاسات	توزيع الآراء (٪)					متوسط الاتجاه
	موافق تماما	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق مطلقا	
التحويل مفيد للعمالة الوطنية	٢٩,٢	٣١,٠	٢,٥	٢٤,٣	٣١,٠	٣,٣٩
التحويل مفيد للاقتصاد الوطني	٣٨,٣	٤١,٥	٢,٧	١٤,٤	٣,١	٣,٩٨
انخفاض أجور العمالة الوطنية	٤٤,٠	٣٥,٧	٩,٠	٨,٠	٣,٣	٤,٠٩
التخلص من العمالة الوطنية الزائدة	٤٠,٣	٣١,٧	٧,٧	١٤,٥	٥,٨	٣,٧٦
زيادة الاستعانة بالعمالة الوافدة	٤٢,٦	٣٩,٦	١١,٠	٥	١,٨	٤,١٦
تغذية هاجس الخوف من الفصل لدى المواطنين	٤٠,٩	٣٤,٤	٧,٠	١٠,٣	٧,٤	٣,٩١

جدول رقم (٥)

وجهة نظر العاملين بشأن وسائل معالجة قضية العمالة

وسائل المعالجة	توزيع الآراء (٪)					متوسط الاتجاه
	موافق تماما	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق مطلقاً	
اشتراط نسبة محددة للعمالة الوطنية في المؤسسات المرشحة للتحويل	٥٢,٥	٣٥,٠	٤,٥	٦,٢	١,٨	٤,٣
إعادة تأهيل العمالة الوطنية	٥٤,٥	٣٠,٥	٨,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٢٩
التدخل الحكومي في مسألة العمالة	٣٠,٥	٢٦,٥	١٩,٤	١٥,٠	٨,٥	٣,٥٦

أولاً: خصخصة عدد من الخدمات والأنشطة العامة: ومن ذلك الخطوط الجوية الكويتية والمؤسسة العامة للموانئ ومحطات توزيع الوقود وخدمات

الاتصالات الهاتفية وخدمات البرق والبريد، وكذلك خدمات الكهرباء والماء، وذلك وفق خطة زمنية محددة، يراعي عند تنفيذها إصلاح هياكل الدعم والحوافز التشجيعية في الاقتصاد الكويتي، ووضع الأطر المؤسسية التي من شأنها مساعدة آليات السوق في العمل بفاعلية لتنمية وتطوير كفاءة الاقتصاد المحلي وإنتاجيته والعمل علي وضع إطار تنظيمي، يحدد عوامل المنافسة ومنع الاحتكار، ويوازن بين الصالح العام والخاص في الأنشطة التي يقوم بها كل منهما في مسيرة التنمية، والعمل كذلك علي تأهيل أنشطة الخدمات العامة المرشحة للتخصيص، وكذلك مرافق الإنتاج العامة.

ثانياً: تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عدد من الآليات من بينها:

١ – إعادة بناء أنظمة الدعم والحوافز الموجهة لكافة الأنشطة الاقتصادية لضمان أولوية الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد علي مستلزمات إنتاج محلية، وهو ما يتطلب تبسيط أنظمة تراخيص الأعمال وإعادة هيكلة نظام التراخيص، وتبسيط إجراءات انتقالها بين الجهات المعنية ووضع معايير جديدة لزيادة كفاءة أنظمة الحوافز، وتفعيل برنامج الشراء التفضيلي الحكومي للمنتجات الوطنية، وتخصيص حوافز واضحة للمشروعات ذات الميزة التنافسية، وخفض معدل الفائدة علي القروض المخصصة للمشروعات الاستراتيجية والمشروعات ذات القيمة المضافة العالية، وإطلاق يد المشروعات الخاصة في عمليات توسعة الطاقات الإنتاجية وإعادة هيكلة مخرجاتها، وتفعيل أنظمة حفز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

٢ – وضع التشريعات اللازمة لدعم القطاع الخاص ومنها: تطوير قانون الشركات التجارية، وإعادة النظر في القانون التجاري الكويتي، وتعديل قوانين العمل والخدمة الاجتماعية، وإصدار قانون الخصخصة وقانون تشجيع الاستثمار الأجنبي وقانون المشروعات المتوسطة والصغيرة،

وتعديل قانون تنظيم الوكالات التجارية، وإصدار قانون التأجير التمويلي، وسن الأنظمة الضريبية بصورة واضحة ومستقرة.

٣ – إعادة بناء أنظمة التسعير وأنظمة سوق العمل، وكذلك الأنظمة الخاصة بإجراءات الهجرة واستقدام العمالة الوافدة.

ثالثاً: تطوير القاعدة الإنتاجية المحلية: وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تحسين طرق الأداء في الإدارة والإنتاج والتشغيل، وتطوير فنون الإنتاج، واستخدام الطرق العلمية في بناء خطوط الإنتاج، والعمل علي تطوير أنظمة التعبئة والتغليف.

رابعاً:تشجيع المشروعات الحرفية الصغيرة، لما يمكن أن تحققه من أهداف منها زيادة المساهمة الوطنية في مجالات الأنشطة الحرفية، وزيادة القيمة المضافة، وتشجيع الشباب الكويتي علي الانخراط في مجالات العمل الحر.

خامساً: حل مشكلة تفاوت الأجور بين العاملين في القطاعين العام والخاص، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تصحيح العلاقة بين الأجر في القطاع الحكومي والإنتاجية الحدية للعاملين، وإعادة بناء نظام الرواتب والأجور والحوافز في القطاع الخاص، وتهيئة البيئة المناسبة لجذب قوة العمل الماهرة للعمل في القطاع الخاص، وذلك بالعمل علي تكثيف راس المال والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الإنتاج والتوزيع، والعمل في الوقت نفسه علي إعادة التوازن بين ساعات العمل في الوظيفة العامة وساعات العمل في الوظيفة الخاصة، حتي تصبح ساعات العمل أكثر استقطاباً للعمالة الوطنية.

وبجانب هذه السياسات فإن هناك عدداً من الإجراءات الضرورية واللازمة لتفعيل هذه السياسات ومن بين هذه الإجراءات:

* مواصلة إعداد عناصر القطاع الخاص وتدريبها، وإطلاق فرص المنافسة الحرة، وتأكيد الحاجة لقيام المصارف بدورها في تلبية احتياجات

الخصخصة في جميع المجالات التشريعية والإدارية والمالية والاقتصادية.

* توظيف جميع وسائل الإعلام لإيصال أهداف الخصخصة وشرحها وتوضيحها وبيان فوائدها الراهنة والمستقبلية علي الاقتصاد الوطني وتداعياتها وآثارها الاجتماعية، علي أن تتسع الحملة لتصل إلي المستثمرين خارج الكويت لضمان مساهمتهم في إنجاح برامج الخصخصة.

* حل مشاكل العمالة في الشركات المؤهلة للخصخصة بتولي الدولة إعادة تأهيل واستيعاب فائض العمالة في هذه الشركات، وتقديم التعويضات المناسبة للمبعدين منهم، وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض مع مراعاة إعطاء الأولوية للمنشآت ذات العمالة المحدودة للتقليل من فائض العمالة.

* تكثيف الاستفادة من دعم ومساعدات البنك الدولي والمؤسسات العالمية والإقليمية المتخصصة الفنية والمالية، وتفعيل دور الغرف التجارية والصناعية في مجال الخصخصة، وذلك بقيامها بعمليات الترويج والدراسات التحليلية والميدانية، والعمل في الوقت نفسه علي الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بكل إيجابياتها وسلبياتها الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها السياسية وغيرها من الأبعاد المترتبة علي عملية الخصخصة.

* إنشاء جهاز متخصص تتوفر له كل الإمكانات البشرية والمادية والفنية والتكنولوجية اللازمة، ومنحه كل السلطات والصلاحيات اللازمة لإنجاز مهامه بصورة علمية وبعيداً عن المؤثرات الخارجية، علي أن تكون علاقاته ومسؤولياته مباشرة مع قمة الجهاز التنفيذي والسياسي في الدولة.

* تطوير أعمال الجهاز المصرفي وتأهيله ليلعب دوراً مؤسسياً ومؤثراً في نجاح الخصخصة، وذلك في مختلف مجالات التمويل والتشريع

والتسهيلات الائتمانية للمشترين ودراسات الجدوي والتأهيل للمؤسسات المرشحة للخصخصة، وغيرها من الأدوار التي قد تمليها عمليات تحويل الملكية.

* إنشاء أسواق الأوراق المالية ودعمها وتبسيط إجراءاتها، وإيداع أسهم جميع المؤسسات والمنشآت المرشحة للتخصيص، وجعلها المقياس الحقيقي لقيمة تلك الأسهم، وخلق وعي جماهيري بأهميتها وبدورها كأداة لاستيعاب فوائض الدخول وكمستودع للوفورات الفردية والمؤسسية مما يشجع علي شراء الأسهم ومن ثم توسيع قاعدة الملكية.

* تأكيد دور الجامعات ومراكز الدراسات والبحث العلمي في تطوير مفاهيم الخصخصة وتعميقها والعمل علي بلورتها وتطويرها، وتطويعها لتتناسب وخصوصية الدولة، وتلبي احتياجاتها لتنمية متوازية، تقوم علي الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة، وتكفل الاستمرار والتطور للمجتمع.

النتائج والتوصيات:

سعت الدراسة إلى الإجابة علي عدد من التساؤلات الأساسية، ومن خلال الأدوات البحثية التي تم الاعتماد عليها، انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أولاً: انتهت الدراسة إلي أن تطبيق سياسة الخصخصة في دولة الكويت، جاء انعكاساً لكثير من المحددات من بينها: ارتفاع مستوى الدخل الفردي، أحادية الموارد، هيمنة القطاع الحكومى وغلبة السمة الراعية للدولة، وهيمنة العمالة الوافدة علي تركيبة القوي العاملة، ووجود طبقة مؤثرة من التجار استطاعت التأقلم مع المناخ الاقتصادى وارتفعت دخولهم إلى مستويات تضاهى إيرادات الحكومة

وقد أسفرت هذه الخصائص عن نشوء كثير من الاختلالات فى بنية الاقتصاد الكويتي، الأمر الذي كان من شأنه البحث عن الوسائل والسياسات

التي يمكن من خلالها التغلب علي هذه الاختلالات، فكان الاتجاه إلي الخصخصة.

ثانياً: انتهت الدراسة إلي أن تطبيق سياسة الخصخصة يمكن أن يترتب عليه كثير من الآثار:

(١) **الآثار الإيجابية:** رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وانخفاض أسعار بعض الخدمات أمام المنافسة والسوق المفتوحة، ورفع كفاءة العمالة الوطنية وزيادة إنتاجيتها وتوفير فرص العمل الحقيقية في المدى المتوسط والبعيد بالإضافة إلى القضاء على العمالة الغير منتجة والبطالة المقنعة، وتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية، وتوسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وتشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية وانتعاش الأوضاع الاقتصادية.

ولكن مع الوضع في الحسبان التفاوت النسبي بين إجابات الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها وإجابات الموظفين في القطاعات المتوقع خصخصتها من حيث القدرة على التحليل والتقييم، نظرا لفارق الخبرة في معايشة آثار الخصخصة بين الموظفين في القطاعات التي تم خصخصتها.

(٢) **الآثار السلبية:** ظهور منافسة غير عادلة بين شركات القطاع الخاص وتعدد الممارسات الاحتكارية من جانب بعض هذه الشركات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة في مستوي الجودة، وزيادة أسعار بعض الخدمات وعجز القطاع الخاص عن تقديم بعضها بسبب تكاليفها العالية، وانخفاض العائد المتوقع علي الاستثمارات العامة فيه إهدار للمال العام في فرص استثمارية ذات عوائد أقل، وكذلك ضعف الدور الرقابي والإشرافي في الدولة في ظل عمليات الخصخصة، وانخفاض مستوي الرفاهية خاصة عند ارتفاع الأسعار وثبات أو انخفاض في الأجور، وانتشار عدد من القيم الاجتماعية السلبية

المصاحبة لعملية الخصخصة والتأثير على الاستقرار العائلي في المجتمع الكويتي، وزيادة الاستعانة بالعمالة الوافدة على حساب العمالة الوطنية، وانخفاض أجور العمالة الوطنية.
مع التأكيد كذلك علي وجود فروق طفيفة بين إجابات أفراد العينة من العاملين في القطاعات التي تم خصخصتها وإجابات أفراد العينة من العاملين في القطاعات المتوقع خصخصتها.

ثالثاً: انتهت الدراسة إلي أن هناك عدداً من الإجراءات والسياسات، التي يمكن من خلالها تفعيل عمليات الخصخصة منها: تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص، وإعادة بناء أنظمة الدعم والحوافز الموجهة لكافة الأنشطة الاقتصادية، وكذلك أنظمة التسعير وأنظمة سوق العمل، لضمان أولوية الأنشطة الانتاجية التي تعتمد علي مستلزمات إنتاج محلية، ووضع التشريعات اللازمة لدعم القطاع الخاص، وتطوير القاعدة الإنتاجية المحلية، وتشجيع المشروعات الحرفية الصغيرة، وحل مشكلة تفاوت الأجور بين العاملين في القطاعين العام والخاص.

التوصيات:

في إطار النتائج التي انتهت إليها الدراسة، فإن هناك عدداً من التوصيات التي من شأنها تحقيق ما تسعي إليه الدولة من أهداف نتيجة تبنيها لسياسة الخصخصة، ومن بين هذه التوصيات:

١ – التدرج في الخصخصة، حيث يتم البدء بالقطاعات البسيطة والمربحة، والتي يستطيع القطاع الخاص القيام بها، والتي لا تؤثر على مستوي الرفاهية بين المواطنين.

٢ – العمل على وضع قوانين ولوائح وتشريعات تنظم عملية الخصخصة من حيث نسبة المشاركة، الأسعار، توظيف العمالة الوطنية، الأجور، القيم الاجتماعية، والعمل علي ضبط وتقنين القوانين واللوائح التي تحكم

عمليات الخصخصة بما يضمن التوازن بين مختلف الأطراف الداخلية والخارجية المشاركة فيها، وعدم هيمنة طرف منها علي باقي الأطراف.

٣ – العمل على وضع خطط وبرامج محددة وواضحة في ظل قوانين الخصخصة، والالتزام بتطبيقها وتطويرها بصورة مستمرة بما يتفق وما تشهده دولة الكويت من تطورات سياسية واقتصادية والاجتماعية وإدارية.

٤ – الاستفادة من التجارب الناجحة (الإقليمية والدولية) في تطبيق سياسة الخصخصة وبدائلها الرائدة في إدارة ما يترتب عليها من آثار.

٥ – إنشاء جهاز رقابي متخصص على جميع عمليات سياسة الخصخصة ومراحلها بما يضمن أن تتم بأسلوب موحد ويكفل للمشروعات القيام بدورها دون قصور أو خلل يلحق بالمشروع أو بالعاملين فيه أو بجمهور المنتفعين بخدماته، وكذلك إنشاء جهاز مستقل لقياس مستوى المنافسة فى السوق للكشف عن الممارسات الاحتكارية أو أعمال المنافسة غير المشروعة فى السوق وتلقى شكاوى المستهلكين، وتحريك الدعوى الجزائية ضد المخالفين.

٦ – تبني عدد من الخطط والسياسات التمهيدية لإعادة هيكلة البيئة المحيطة بعملية الخصخصة، بما يساهم في توفير الخبرات الوطنية المؤهلة للتنفيذ والإشراف علي عمليات التخصيص، والنهوض بالقطاع الخاص الكويتي ودعم دوره في التنمية، والنهوض بقدرات السلطتين التشريعية والقضائية ومهاراتهما في إدارة سياسات الخصخصة وبرامجها.

٧ – تشجيع الدراسات والبحوث العلمية حول مختلف أبعاد عملية الخصخصة ونشر نتائج هذه الدراسات، حتى ترتفع معدلات الاستفادة منها، ومن الدراسات المستقبلية التي ينبغي القيام بها في هذا الإطار: آليات دعم القطاع الخاص الكويتي في ضوء الخبرات الخليجية والعربية والدولية، وانعكاسات تركيبة القوي العاملة علي نجاح سياسة الخصخصة، والعلاقة بين سياسات التوظيف التي تتبناها الدولة (مثل الإحلال والتكويت) وسياسة الخصخصة، وكذلك البحث في الوسائل التي يمكن من خلالها خلق نظرة إيجابية من العمالة الوطنية نحو سياسة الخصخصة.